

لاحقة دوما لتكامل مقولات العلم الخاص مثلما كان بديهياً أن تكون في مجملها تالية لقواعد الضبط القطاعي لذلك ترى أن العلم ما إن تتحدد أركانه المضمونية وتتضح رؤاه المنهجية حتى يخلق علما آخر يحمل اسمه بعد استباقه بلفظ «الأصول» فيكون العلم الوليد بمثابة المعادلة من الدرجة الثانية تعقب المعادلة من الدرجة الأولى، كذا ظهر علم أصول الفقه بعد تكامل الفقه ، وعلم أصول النحو بعد رسوخ النحو وهلم جرا ... واستنادا إلى هذا الاستقراء التاريخي جوزنا لأنفسنا فيما سبق اقتراح مصطلح مشتق من هذه الصياغات العربية ندل به على هذا النمط من المعرفة التي تغوص إلى قواعد العلم بعد استيعاب العلم ذاته ، فاقترحنا لفظ «الأصولية» بديلا من المصطلح اللّخيل، وما الايبستيمولوجيا في معناها المبدئي سوى فحص أصول العلوم وفرضياتها ونتائجها فحصا نقديا يفضي إلى تقييم ثمارها تقيما منطقياً ، وتمحيص منظومتها من الوجهة الموضوعية بما يحقق مدارك المعرفة اليقينية ، وعندئذ يغدو مصطلح الأصولية متطابقا مع مفهوم التحول من المعادلة المعرفية البسيطة إلى معادلة الدرجة الثانية على حد ما يبرزه اللفظان المكونان اشتقاقا لمصطلح الايبستيمولوجيا ، فيكون البحث الأصولي متطابقا مع مفهوم علم العلم .

هكذا نمت علوم العرب في دوائر انتشارية تنطلق من بؤرة مركزية فتوالد حلقاتها ولا تستقر حركتها التكوينية إلا عندما تستوعبها المعرفة الأصولية ، فقد عرف علم الفقه مخاضه التكويني العسير ثم رست حركته مع تولد علم أصول الفقه فكان هذا العلم نافذا إلى قواعد المعرفة التشريعية متخطيا لنمطها